

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة السادسة

نيروبي، 26 شباط/فبراير - 1 آذار/مارس 2024

مشروع قرار بشأن دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على
الصمود وخفيضة الكربون*

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

الفقرة 1 من الديباجة - إذ تشير إلى قرارها 1/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019 بشأن إيجاد مسارات مبتكرة لتحقيق أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي أقرت فيه بأن تحقيق اقتصاد أكثر اتباعاً لنُهج التدوير حيث تصمّم المنتجات والمواد على نحو يمكن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها أو استردادها وبالتالي الاحتفاظ بها في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، مع الموارد التي أُنتجت منها، كما يمكن من تجنب إنتاج النفايات، وخاصة النفايات الخطرة، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومنع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيضها، هو أمر يمكن أن يسهم بشكل كبير في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلامة والصحة المهنيين فضلاً عن فرص العمل، وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022 بشأن تعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

الفقرة 2 من الديباجة - وإن تقرر بأن اتباع نُهج الاقتصاد الدائري كمسار لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن يسهم في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والإجهاد المائي والتلوث وأثر ذلك على صحة الإنسان، مما يسهم في إنجاز الأهداف ذات الصلة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف البيئية الأخرى المتفق عليها دولياً،

الفقرة 3 من الديباجة - وإن تسلّم بأن التبادلات الدولية والخبرات المشتركة ووسائل التنفيذ يمكن أن تساعد على تنفيذ نُهج الاقتصاد الدائري لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإذ ترحب بالجهود المبذولة للمضي قدماً بنُهج الاقتصاد الدائري، مع ملاحظة إنشاء مبادرات وطنية وإقليمية وعالمية في هذا السياق،

* لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي.

الفقرة 4 من الديباجة - وإن تسلم أيضاً بأن نُهج الاقتصاد الدائري تتطلب توسيع نطاق الممارسات المستدامة وذات القدرة على الصمود على طول سلاسل القيمة، وإن تقر بوجود نماذج للأعمال التجارية وأفضل الممارسات التي تتبع نُهج الاقتصاد الدائري، وتكنولوجيا لتحسين إدارة الموارد في جميع القطاعات، و"تكنولوجيا تحقق قفزة نوعية" تولد وفورات اقتصادية، وتخفض الانبعاثات وتحسّن كفاءة استخدام الموارد مع مواصلة دفع عجلة التنمية المستدامة، على الرغم من الحاجة إلى الابتكار الدائري،

الفقرة 5 من الديباجة - وإن تسلم كذلك بأن الصناعة الزراعية هي حلقة الوصل بين الزراعة والصناعة وأن تنميتها المستدامة تمثل عنصراً رئيسياً في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في العديد من البلدان وفرصة لتحسين الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي وسبل العيش وصحة الإنسان وإيجاد فرص العمل والرخاء المشترك دعماً لخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

الفقرة 6 من الديباجة - وإن تشير إلى اتفاق باريس وهدفه وهو تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد المتمثل في تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق إبقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق المستويات التي كانت عليها قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية،

الفقرة 7 من الديباجة - وإن تلاحظ أن قصب السكر يُنتج في أكثر من 80 بلداً، وأنه يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لكثير من الاقتصادات الوطنية، وأن ملايين الناس يعتمدون عليه في معيشتهم،

الفقرة 8 من الديباجة - وإن تلاحظ كذلك مع القلق أن الصناعة الزراعية لقصب السكر عرضة لآثار تغير المناخ وتواجه تحديات في تلبية الزيادة في الطلب العالمي على الأغذية،

الفقرة 9 من الديباجة - وإن تسلم بأن من شأن الصناعة الزراعية لقصب السكر، إلى جانب محاصيل وغابات أخرى، عندما تنتج وتدار على نحو مستدام، مع تجنب الآثار الضارة المحتملة على البيئة، أن تكون مصدراً للغذاء والمواد الخام والمواد الأحيائية والطاقة الحيوية التي توفر فرصاً لاتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المناخ، وحماية التنوع البيولوجي والحد من التلوث،

الفقرة 10 من الديباجة - وإن ترحب بإنشاء التحالف الدولي من أجل دورانية صناعة زراعية لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون، في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023⁽¹⁾،

الفقرة 11 من الديباجة - وإن ترحب أيضاً بالعمل المضطلع به في إطار الاتفاقات والاتفاقيات والمنظمات والمنديات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بكيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وآليات التمويل البيئي،

1- تدعو الدول الأعضاء التي تملك صناعة زراعية لقصب السكر إلى أن تدمج في استراتيجياتها الوطنية لهذا القطاع، ووفقاً لظروفها الوطنية، نُهج الاقتصاد الدائري الخفيض الكربون والقادر على الصمود أمام المناخ، إلى جانب، حسب الاقتضاء، مبادرات إقليمية بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتفاقات

(1) انظر <https://www.oneplanetnetwork.org/sugarcane-value-chain>.

البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، كمساهمة في التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر، وتدهور الأراضي وتلوّثها؛

2- تدعو الدول الأعضاء إلى استكشاف وتطوير مبادرات شراكة، بالتعاون مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، تدعم نهج الاقتصاد الدائري في الصناعة الزراعية لقصب السكر وتعزز التكنولوجيات الأنظف، والممارسات الجيدة التي تمنع إزالة الغابات، والتعليم والتوعية، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، والبحث العلمي، والابتكار، وتطوير ونقل التكنولوجيا بشروط ودعم متفق عليها؛

3- تدعو الدول الأعضاء إلى المساعدة في تعبئة وسائل التنفيذ من جميع المصادر، من أجل دعم تبني نهج الاقتصاد الدائري في الصناعة الزراعية لقصب السكر، في جملة محاصيل أخرى، في سياق تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة القادرة على الصمود، على وجه الخصوص من قبل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية؛

4- تطلب إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تواصل، رهنا بتوافر الموارد، وبالتشاور مع الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ومنظمة الأغذية والزراعة، جمع المعلومات وإجراء مزيد من التحليل بشأن نهج الاقتصاد الدائري في الصناعة الزراعية لقصب السكر، في جملة محاصيل أخرى؛

5- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السابعة عن تنفيذ هذا القرار.